**الثقافة العربية والديمقراطية**

**Mohamed Rabie**

مما لا شك فيه أن التجارب العربية في الديمقراطية ما تزال قاصرة، إذ أنها لم تحقق شيئاً يذكر من أهدافها الفردية أو المجتمعية. ومع تعدد أسباب الفشل، إلا أن العامل الأهم هو العامل الثقافي الذي يتحكم في طريقة تفكير الإنسان العربي وقيمه ومواقفه ورؤيته للآخر، بما في ذلك المجتمع والوطن والوقت والعمل والحياة. ولما كان الإنسان بحاجة لتأهيل ثقافي، وعلمي كي يفهم العملية الديمقراطية ومتطلبات نجاحها، وكيفية ممارستها، وادراك أهميتها بالنسبة لحياته ومستقبله، فإن توعية هذا الإنسان تأتي في أولوية الأمور التي يجب على الدول المعنية والقوى الاجتماعية المؤمنة بالفكرة الديمقراطية أن تقوم بها.

ومع أن غالبية المعنيين بقضية الديمقراطية يتفقون على أنه ليس بإمكان الإنسان العربي أن يمارس العملية الديمقراطية في ظل الظروف الراهنة؛ إلا أنهم لا يتفقون على طريقة تمكينه من ممارستها، ولا على الظروف المواتية لتطبيقها على الأرض. وفيما يرى البعض أن العائق سياسي، يراه آخرون ثقافي، لكن العائق يتجاوز هذا وذاك ليشمل التربية في البيوت والتعليم في المدارس، والوعظ في المساجد، والبرامج التلفزيونية، وكلام الشارع، وطريقة تعامل الدولة مع المواطن. وما دام العائق هو بهذا الحجم والتعقيد، فإن عملية التوعية لا بد وأن تنطلق من مرجعية يتم التوافق عليها عربياً؛ لكن الواقع يشير إلى أنه ليس هناك اجماع عربي على أية فكرة تقريباً، بما في ذلك معنى كلمة "اصلاح".

إذ فيما ترى الفئات اللبرالية ذات التوجهات الرأسمالية أن الاصلاح يعني حصول الشعوب على الحرية وتأسيس الديمقراطية، والعمل على تحقيق تنمية اقتصادية على أسس لبرالية؛ ترى الفئات القومية أن الاصلاح يعني العمل على تحقيق وحدة عربية وتنمية اقتصادية على أسس تضمن عدالة اجتماعية، وسن قوانين لمساعدة الفقراء والمحتاجين والمهمشين. أما الفئات التراثية الدينية، فترى أن الاصلاح يعني العودة إلى الدين، والالتزام بتأدية الشعائر الدينية ومراعاة الطقوس المنبثقة عنها، وإعادة بناء المجتمع على أسس شبيهة بما كان قائماً قبل أكثر من ألف سنة، انطلاقا من فرضية تقول إن غالبية ما شهدته العهود السابقة من تطور سار في طريق خاطئ، وبالتالي بحاجة لاصلاح وتصحيح.

توجد في الوطن العربي جماعات كثيرة ذات اهتمام بالديمقراطية عن ايمان وقناعة، وأنها تحاول نشر الفكر الديمقراطي في المجتمع العربي وتوعية الناس بأهميته. إذ تقول تلك القوى أن غياب الديمقراطية يجعل من الصعب على العرب تحقيق ما يصبون إليه من حرية تُمكنهم من النهوض والمشاركة في صنع التاريخ. ومع صواب هذا الموقف، إلا أن السؤال المهم الذي يتبع هو من هي الجهة المؤهلة للقيام بتوعية الجماهير العربية، وما هي مكونات المرجعية الفكرية التي يمكن الارتكاز إليها في تصميم برامج التوعية، خاصة وأن عملية تأهيل الإنسان العربي لاستيعاب أهمية الديمقراطية توجب تدريبه على التعامل مع الديمقراطية كنظام حكم سياسي وقيمة اجماعية ثقافية. لذلك نرى أن المرجعية الوحيدة الممكنة هي مرجعية إنسانية شاملة يتم التوافق عليها من خلال حوار مفتوح تشارك فيه كافة القوى الفاعلة في المجتمع العربي؛ مع إمكانية التوصل إلى مرجعيات قُطرية بسبب تباين ظروف المجتمعات العربية المختلفة.

يتصف الوضع العربي العام بالتأزم من النواحي الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ما يجعل من الصعب تحديد نقطة البداية في عملية التوعية والاصلاح، كما يجعل من الصعب الاتفاق على الهدف النهائي. وهذا يُعيدنا مجدداً إلى ما طرحناه مراراً وتكراراً بخصوص حاجة العرب إلى استراتيجية تنموية شاملة في مقدورها التجاوب مع التحديات الآنية ورسم أفق واضح لمستقبل عربي واعد ينتشل الأجيال القادمة من مستنقع التطرف والجهل والتخلف والتبعية. لكن غياب المؤسسية عن العمل العربي عامة، تسبب في جعل تفكير العرب أحادي الجانب، ينظر إلى الأمور من زاوية ضيقة تُخفي من الحقيقة أكثر مما تكشف. نتيجة لذلك، فشل العرب في استيعاب تعقيدات العصر الذي نعيش فيه، ووعي ما يشهده العالم من تغيرات وتحولات ذات طبيعة ديناميكية تجعل كل القضايا تتشابك مع بعضها بعضا.

إن العرب بحاجة لموقف عقلاني يقبل التعددية الفكرية والثقافية والدينية والمذهبية داخل الإسلام وخارجه، وذلك حرصاً على مصداقية الإسلام وحرية الرأي والفكر والاجتهاد أولاً؛ وحفاظاً على وحدة العرب الوجدانية وسلامة أوطانهم، وحمايتها من التمزق الذي يقوم بتقطيع أوصالها بشكل ممنهج ثانياً. كما أن الاعتراف بالتعددية الفكرية والثقافية والدينية وحرية العبادة أمر لا بد منه للحفاظ على التراث العربي بشقيه الإسلامي والمسيحي، وصيانة العقل العربي من الانزلاق نحو الجنون الذي يدق على الأبواب بقوة تكاد أن تحطمه. ومع أهمية التعددية بكافة أشكالها، إلا أن اقناع العربي بالعودة إلى العقل والضمير يحتاج إلى أشياء تتجاوز التعددية؛ إنه يحتاج إلى خلق ظروف حياتية جديدة تمحو من ذاكرته مآسي الوضع القائم، وتُنقي ضميره ووجدانه من زيف التاريخ ونفايات التراث، وتبعث فيه الأمل وتجدد لديه حب الحياة.

إن الشباب العربي الذي يعاني الفقر والبؤس وغياب فرص العمل والتعليم أحياناً، يجد نفسه يعيش في ظل أنظمة حكم مستبدة لا تحترم كرامته، وتقوم باغلاق الطرق أمامه، ما يجعله أمام خيارات ثلاثة لا رابع لها: القبول بحياة بائسة بلا أمل في مستقبل مزهر، فيما تزداد معرفته بأحوال أقرانه من شباب أمريكا وأوروبا وآسيا؛ أو محاولة الهجرة من الوطن والمخاطرة بحياته كي يصل إلى شواطئ أوروبا التي لا تريده، وتخشى مما يحمله في رأسه من أفكار ومعتقدات؛ أو الانضام لصفوف حركات الإسلام السياسي المتطرفة، والتحول إلى مجرم يقتل أقرب الناس إليه باسم الدين، وذلك على أمل الشهادة والفوز بالجنة والحور العين. وفيما يتحول الشاب البائس المستسلم إلى عبء على نفسه ووطنه، يخسر الوطن الشاب المهاجر وما يملكه من إمكانات عقلية ومواهب خلاقة. أما الشاب الذي يتحول إلى التطرف فيصبح إنساناً يعادي وطنه وأمته، ويعمل على تدمير بلده وتراثه الحضاري عن إيمان وقناعة.

إن العرب يدفعون اليوم ثمناً باهظاً من دمائهم وتراثهم ومالهم ومستقبلهم ومصداقية دينهم بسبب عدم اهتمام الحكام بتوعية الفرد العربي بما له من حقوق وما عليه من واجبات تجاه نفسه وطنه وشعبه وأمته وإنسانيته. إن الجهل هو أكبر عدو للإنسان وكل شيء إنساني في الإنسان؛ أما العدو الأكبر من الجهل فهو تلقين الفرد معلومات بوصفها حقائق وأحكام دينية تخالف مبدأ الحرية الفردية والدينية، وتعطي الفرد حق فرض رأيه على غيره من الناس بقوة السلاح أو الإكراه. ومع أن المثل العربي يقول "الجاهل عدو نفسه" إلا أن العصر الحالي جعل الجاهل عدو نفسه وأسرته وشعبه ووطنه وإنسانيته، لأن من يعادي نفسه يعادي المجتمع الذي ينتمي إليه، وهو مجتمع يتسع كل يوم ليشمل الإنسانية جمعاء.

تحتاج الدول العربية إلى مشروع نهضوي شامل يقوم على أساس حوارات فكرية بين مختلف أطياف المجتمع العربي، وإشراك كافة القوى الشعبية الفاعلة في عمليات استنهاض الهمم لمواجهة تحديات العصر، وتكليف مفكري وعلماء ومثقفي هذه الأمة برسم استراتيجية تنموية تحررية وحدوية، تبني ولا تهدم، تستهدف تحقيق الحرية والمساواة والعدالة والأمن والوحدة، وإشراك الشعوب في العملية السياسية. إذ في غياب مشروع كهذا، لن تقم للعرب قائمة، ولن يتحقق حلم الجماهير العربية في الحرية والنهضة، وستجد الدول المصدرة للنفط أن عائدات النفط تراحعت كثيرا من دون أن تخلق في زمن الوفرة مصادر بديلة. كما أن الدول العربية التي تعاني من عبء الديون ستجد نفسها قريباً مضطرة لبيع ما لديها من موجودات، لأن عمليات الإقراض هي أدوات لإفقار الشعوب والهيمنة عليها، وسرقة مواردها الطبيعية، وتأمين تخلفها. لذلك على الدول العربية أن تسارع إلى عقد مؤتمر عام يشارك فيه مفكرون استراتيجيون ومثقفون وعلماء ورجال أعمال من داخل الوطن العربي وخارجه، مهمته الأساسية تحديد الأخطار الداخلية والخارجية التي تحيق بالوطن العربي ككل، وتقييم حجم الإمكانات والفرص المتاحة التي يُمكن توظيفها في عملية هادفة تفضي خلال عقدين أو ثلاثة إلى نهضة مجتمعية شاملة.

تحاول هذه الورقة مناقشة أهم القضايا التي تتعلق بظروف نشأة الديمقراطية، وشروط تأسيسها ونجاحها في المجتمع كنظام حكم وقيمة اجتماعية، وأسباب غياب الديمقراطية عن حياة المجتمعات العربية. وبالتحديد، مناقشة ما يلي:

1. ظروف نشأة الديمقراطية في القارة الأوروبية.
2. دور الثقافة في تشجيع وتعطيل التحولات السياسية والاجتماعية القادرة على تمهيد الطريق لتبني الديمقراطية.
3. شروط نجاح العملية الديمقراطية.

**ظروف نشأة الديمقراطية في الغرب**

تشير سجلات التاريخ إلى أن التجربة الديمقراطية نجحت في كلِّ المجتمعات الصناعية، فيما أخفقت في كلّ المجتمعات التي ما تزال تعيش في عصور ما قبل الصناعة، وذلك باستثناء الهند التي تُعتبر تجربتها تجربة ديمقراطية لم تكتمل بعد. إذ على الرغم من نجاح التجربة الهندية في المجال السياسي، إلا إنها ما تزال تـناضل من أجل تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص. ومع أن تلك التجربة لم تـتعرض لانتكاسات كبيرة، إلا أنها لم تحقـق نجاحات باهرة في النواحي الاجتماعية أو الثقافية؛ وربما كان أكبر نجاحات التجربة الديمقراطية في الهند هو مساعدتها على تجنب الانقلابات العسكرية، مقارنة بجارتها باكستان التي تبنت الفكرة نفسها، لكنها لم تستطع أن تـتجنب هيمنة العسكر على الحكم أو تحقق انجازات اقتصادية أو علمية أو تكنولوجية موازية.

وعلى سبيل المثال، استطاعت الديمقراطية أن تستمر في مجتمعات غربية صناعية على الرغم من تعرُّضها لنكسات سياسية عميقة حين سيطرت على الحكم فيها أيديولوجيات شمولية عنصرية، كما حدث في ألمانيا في عهد هـتلر. في المقابل، تشير التجارب التاريخية لمختلف دول العالم الثالث، ومنها الدول العربية، إلى إخفاق الديمقراطية في الاستحواذ على موقع قدم لها باعتبارها نظام حكم، أو قيمة اجتماعية ثقافية. ويأتي هذا الإخفاق على الرغم من كثرة الحديث عن الديمقراطية في الأروقة السياسية، وتداول الفكرة بين الأحزاب السياسية على اختلاف أطيافها الفكرية، ونجاح كلمة "ديمقراطية" في اقتحام معاجم اللغات والكتب الدراسية في الجامعات، ومفردات الإعلام في تلك البلاد.

وفي الواقع، **أعتقدُ** أن إخفاق الديمقراطية في غرس جُذورها في ثقافة المجتمع العربي، وتغلغلها في نظام القيم السائد كان وما يزال السببَ الأهمَّ في فشل التجارب الديمقراطية في الدول العربية وغيرها من دول العالم الثالث. أما فيما يتعلق بالهند، فإن عدم إخفاق الديمقراطية فيها، على الرغم من بقاء المجتمع الهندي والاقتصاد الهندي خارج دائرة الدول الصناعية لعدة عقود، فيعود إلى انتشار فلسفة اللاعنف بين الناس وترسخها في وعي الشعب كجزء من نظام القـيم السائد في البلاد. إذ كان الزعيم الهندي **المهاتما غاندي** هو رائدَ فلسفة اللاعنف والمقاومة السلمية في العالم، وهي الفلسفة التي أثبتت جدواها في التصدّي للاستعمار البريطاني وإجبار بريطانيا على الرحيل من الهند، وصولاً إلى تحقيق الاستقلال وتأسيس عِلمانية الدولة وديمقراطية الحكم.

جاء ميلاد نظم الحكم الديمقراطية أولاً في أوروبا الغربية، نـتيجة لحدوث تطورات عدة في تلك البلاد، كان من بينها ظهور ظروفٍ حياتية حتَّمت التوجه نحو الحرية بكافة صورها، ومهَّدت السبيل لحصول النظام الديمقراطي على شرعية سياسية ومجتمعية. ومن أهم تلك التطورات: تحالف التجار ورجال الأعمال وسكان المدن إبّان عصر النهضة الأوروبية مع أمراء دول أوروبا وحُكامها، ووقوفهم معاً في وجهِ الكنيسة الكاثوليكية وتعاليمها المتعلقة بالنشاطات التجارية والمالية وممارساتها الدنيوية، وهي ممارسات اتّسمت بالفساد وخِداع الناس واستغلال الفقراء والجهلاء.

إذ مع نهاية القرن الرابعَ عشر، كانت النشاطات التجارية في بعض المدن الأوروبية، خاصة الإيطالية، قد بدأت تـتحدى التقاليد السائدة والسلطات الدينية في أوروبا، وتـقوم بتشجيع المعاملات المالية والأعمال التجارية على أسس مخالفة لتعاليم الكنيسة. وبسبب تمتُّع تلك المدن بصلاحية حُكم نفسها، فإن المؤرخين أطلقوا عليها اسم **"المدينة - الدولة**". وفي ضوء ما ساد تلك المدن حينئذ من حريةٍ اجتماعية نسبية، واتجاه التُّجار والحرفيين إلى التركيز على نشاطات دنيوية غير دينية استهدفت تحقيق مصالح مادية، فإنّ معطيات الحياة في المُدن أخذت تـتطور في اتجاه أبعدَها عن الإقطاع وتقاليده، وقادها إلى مخالفة تعاليم المؤسسة الدينية، خاصة ما يتعلق منها بالنشاطات التجارية والمعاملات المالية. نتيجة لذلك ظهرت طبقة نشطة من التجار والحرفيين والممولين في العديد من مدن أوروبا، كان الكثير من أعضائها قد هربوا من الإقطاعيات بعد سنوات عبودية، ما جعلهم يفكرون ويتصرفون بوصفهم أفراداً وجماعات من الأحرار. وإذا كانت الديمقراطية هي نظامَ حكم من الشعب، وبالشعب، ومن أجل الشعب، كما قال الرئيس الأمريكي إبراهام لنكولن، فإن نظام **المدينة - الدولة** إبان عصر النهضة كان "نظاماً من التجار، وبالتجار، من أجل التجار"[[1]](#endnote-1).

لكن إصرار الكنيسة على تطبيق تعاليمها لم يترك مجالاً لتحقيق تحول اجتماعي وثقافي واقـتصادي من دون صراع دموي شمل حروباً قومية وأخرى دينية عدة، راح ضحيتَها ملايينُ البشر من سكان أوروبا. ولقد انتهت تلك الحروب في منتصف القرن السابعَ عشر بتوقيع معاهدة وستفاليا (Westphalia) في عام 1648. ولقد نصت تلك المعاهدة، بين أشياء أخرى، على فصلِ الدين عن الدولة، والاعتراف بسيادة كل دولة على أراضيها ومواطنيها، وحق كل حاكم في اختيار دين شعبه، وعدم تدخل أي دولة في شؤون غيرها. وهي تطورات أدت إلى تراجع دور الدِّين في حياة المجتمع، وانتهاء دوره في الحياة السياسية، وتشجيع النشاطات الاقتصادية، وبالتالي مهّدت الطريق لظهور الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بمختلف صورها ونشاطاتها.

وفيما كانت تلك التطورات تعيد صياغة الترتيبات السياسية والاجتماعية والثقافية في معظم الدول الأوروبية، كانت النشاطات المالية والتجارية وتجارة العبيد التي بدأت عقب الاكتشافات الجغرافية في القرن السادس عشر تقود إلى حدوث تطورات اقتصادية نوعية اتصفت باتساع نطاق الأعمال الحِرفية والصناعية، وتأسيس شركات مالية وتجارية كبيرة لدعم النشاطات الاستـثمارية الاستعمارية في العديد من بلاد العالم. من ناحية ثانية، شهدت تلك الفترة أيضاً حدوثَ تطورات علمية ونشاطات فلسفية وفكرية وثقافية واسعة أسهمتْ في تـقليص شعبية المؤسسة الدينية، فيما قامت بتعزيز مكانة العقل والفكر والمفكرين والعلم والعلماء والإبداع في الحياة العامة. وفي تلك الأثناء، كانت الدول الاوروبية تقوم بتطوير تكنولوجيا القـتال وتصنيع معدات حربية حديثة، استخدمتها لغزو البلاد الفقيرة والضعيفة واستعمارها واستغلال ثَرَوَاتِها، وتكريس تخلُّفها. ولهذا يقول المؤرخ الأمريكي هيو توماس: "**إن الغرب لم يهزم العالم بسبب تفوقِ أفكاره، أو قِـيَمه أو** **تعاليم دينه، وإنما هزمهم باستخدام العنف المنظم." [[2]](#endnote-2),**

إن انتصار حركة الإصلاح الديني، وفصل الدين عن الدولة كان بمنزلة تحول اجتماعي وثقافي غير مسبوق في حياة المجتمعات الإنسانية قاطبة، ما جعله ينهي الصراع بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، ويمكن الثانية من السيطرة على الأولى، وتقليص نفوذها، وبالتالي قدرتها على التأثير من مواقف عامة الناس. إذ فيما احتفظت المؤسسة الدينية بسلطة أخلاقية، تـنازلت مرغمة عن سلطاتها الدنيوية، ما جعلها تخسَرُ الكثيرَ من مواقعها الاجتماعية التي اكتسبتها على مدى قرون. وقد تـبع انتهاء تلك الحروب قيامُ الحكام بالاستيلاء على السلطة في البلاد، واتجاه بعضهم إلى إحكام سيطرتهم على شعوبهم وممارسة الاستبداد، لكن الشعوب التي تعوَّدت على الحرية، واستمرأت مَذاقها العذبَ، رفضت السلطات المطلقة بكافة صورها، ولم تـقـبل استبدال سلطة دينية فاسدة بسلطةٍ مَلكية دكتاتورية مُستبدّة. نتيجة لذلك وقعت ثورات عدة كان أهمَّها الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية التي مهَّدت الطريق لتأسيس نظم حكم ديمقراطية في أمريكا وأغلب الدول الأوروبية. ولا بد من التذكير أن الثورة الأمريكية لم تأت كرد فعل على نظام حكم مستبد، وإنما من أجل استقلال أمريكا عن بريطانيا التي كانت تستعمر تلك البلاد.

وبذلك تكون الحرية الاقـتصادية التي أرستْ أسسَها النشاطاتُ التجارية والحِرفية والمعاملات المالية في المدن الأوروبية إبّان عصر النهضة، قد أدت إلى تعزيز مبدأ الحرية الفردية والاجتماعية والدينية، فيما قامت حركة الإصلاح الديني بترسيخ مبدأ الحرية الثقافية والدينية والسياسية. وهكذا، جاء تحالف الحريات الاقـتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية ليُحدِث تحولاتٍ واسعة وعَميقة في المجتمع الأوروبي كان من نـتائجِها ظهورُ مجتمع جديد ذي ثقافةٍ نوعية جديدة، ونمطِ إنتاج اقـتصادي جديدٍ مختلف عما سبقه من أنماطِ، وبالتالي حدوث قفزة حضارية نقلَت البشرية من عصر الزراعة التقليدي إلى عصر الصناعة الديناميكي.

مع تقدم عصر الصناعة، حدث تنوع في عمليات التصنيع، وتوسع في التشاطات التجارية والخدمات المالية. ولقد تسببت هذه التطورات في تبلور مجتمع جديد بعد نحو قرن من معاهدة وستفاليا يتكون من ثلاثَ طبقات اجتماعية: **طبقة** ثرية قوامها رجال الأعمال والمال وكبار التجار والإقطاعيون، **وطبقة** وسطى قوامها المهنيون والحرفيون والموظفون، وصغار رجال الأعمال والتجار، **وطبقة** فقيرة قوامها عمال المصانع والمزارعون والفئات الاجتماعية والدينية المهمشة.

إن بروز ثلاثِ طبقات اجتماعية ذات مصالح متباينة جعل العلاقات فيما بينها تـتجه نحو التـنافس، وليس التعاون. لكن تـقارب المصالح لتلك الطبقات خلال فترة بناء النظام الرأسمالي القائم على التصنيع تسبّب في دفعها نحو التعاون في مجالات والتنافس في مجالات أخرى. ولقد كان من أبرز مجالات التعاون: العمل أولاً على حماية المكتسبات السياسية ومحورها الحريات الفردية وحقّ المشاركة في العملية السياسية، واعتبار الشعب مصدر الشرعية؛ والعمل ثانياً على حماية المكتسبات الاقـتصادية ومحورها تعزيز الحريات الاقـتصادية وحرية العمل والمعاملات المالية والتجارية؛ وثالثاً العمل على تعضيد المكتسبات الاجتماعية وأساسها حرية العبادة وحق العمّال في الحصول على ضمانات اجتماعية، والتنظيم والإضراب عن العمل عند الضرورة، والتفاوض الجماعي مع أصحاب رأس المال والشركات الكبيرة.

ولما كانت الديمقراطية هي الفكرة الأهمّ والأقدر على توفير الإطار المناسب لحماية تلك الحريات، فإن كافة طبقات المجتمع وجدت أن مصلحتها تُملي عليها حماية الديمقراطية والمشاركة في تطويرها وتعميق جذورها في الحياة العامة. وهذا يعني أن الديمقراطية هي نتاج تجربة حياتية خاصة عاشتها شعوب أوروبا الغربية بعد نجاحها في فصل الدين عن الدولة، وإنهاء هيمنة المؤسسة الدينية على حياة المجتمع.

من ناحية ثانية، إن كون المجتمعات النامية عموماً، بمن فيها المجتمعات العربية، لم تمر بتجربة مماثلة للتجربة الغربية، وإنها ما تزال تعيش حياة تـقليدية أو شبه تقليدية في عصور ما قبل الصناعة، فإن احتمالات نجاح الديمقراطية فيها لا بد أن تعـتبر ضعيفة، خاصة وأن الهياكل الاجتماعية التي أفرزها التحول من الزراعة إلى الصناعة ما تزال غائبة عن حياة تلك الشعوب. الأمر الذي يوجب العمل على استنباط معادلة جديدة للعمل السياسي تأخذ حياة العرب وثقافتهم في الاعتبار، وتحاول تحقيق ما تصبو إليه الشعوب العربية من حرية وعدالة اجتماعية ومشاركة في العملية السياسية، تمهيداً لظهور الديمقراطية.

ومن أجل إيضاح مدى اختلاف التجربة الأوروبية عن تجربة الدول النامية عامة، نرى أنه من الضرورة أن نعود قليلاً إلى الوراء لإلقاء نظرةٍ سريعة على عملية تطور الهياكل الاجتماعية والاقـتصادية عبر التاريخ، وعلاقة تلك الهياكل بالعملية السياسية عامة والعملية الديمقراطية خاصة.

**الهياكل الاجتماعية والاقـتصادية**

كانت القبيلة في المجتمع القبلي هي وحدة المجتمع، بل هي المجتمع بكل مقوماته، فيما كان رب الأسرة هو الآمر الناهي في بيته. وفي ضوء تمتع ذلك المجتمع بحرية التجوال في مناطق جغرافية واسعة، فإنه لم يعرف وجود سلطة عليا أو دولة تلعب دورا هاما ومحوريا في حياة الشعوب. ولما كان نمط حياة وإنتاج المجتمع القبلي قد فرض عليه عدم الاستـقرار في مكان واحد، فإنّ مفهوم الملكية الخاصة لم يكن أحد مكونات ثقافته. ومع غياب الملكية الخاصة من حياة ذلك المجتمع، غابت عنه الطبقية، ما جعله مجتمعاً بسيطاً يتكون من طبقة واحدة إلى حد كبير. نتيجة لذلك، لم يعرف المجتمع القبلي مفهومَ الصراع الطبقي، ما جعل المصلحة والمادة لا تقوم بدور يُذكر في حياته. الأمر الذي يعني أن المجتمع القبلي لم يشهد هياكل هرمية أساسُها السلطة السياسية، أو هياكلَ اقتصادية أساسُها الثروة المادية، وإنما هياكل اجتماعية أساسها الولاء لخيمته وأسرته وقبيلته، وإطاعة أوامر رئيس القبيلة.

قبل نحو 12 ألف سنة ظهر المجتمع الزراعي الذي فرض عليه نمط الإنتاج القائم على فِلاحة الأرض أن يستقر في مكان واحد بالقرب من الأراضي الزراعية ومصادر المياه. وبسرعة، ظهرت الملكية الخاصة للأراضي ومصادر المياه وأدوات الإنتاج على السواء، وتمّ اعتراف المجتمع الجديد بشرعية تلك المؤسسة. نتيجة لذلك، أصبح المجتمع الزراعي مجتمعاً طبقياً، يتكون من طبقـتين: **طبقة** ملاك الأراضي الاقطاعية الثرية، **وطبقة** عمال الزراعة وصغار الفلاحين والعبيد الفقيرة. وفيما قامت الطبقة الأولى باستغلال الثانية، فإن الطبقة الثانية وجدت نفسَها مضطرة للعمل لدى الطبقة الأولى في ظلّ أوضاع حياتية قاسية تـقـترب من الاستعباد. وفي نحو منـتصف عصر الزراعة، ظهرت الديانات المختلفة، كما ظهرت الدولة في صورتها البدائية، ما أسهم في ظهور هياكل سياسية هرمية، وهياكل اقـتصادية طبقية، فيما احتفظ رب العائلة بسلطاته الاجتماعية التي عززها الاستقرار ومتانة الروابط الأسرية. ومع تتابع السنين ترسخت تلك الهياكل، ما جعلها تحصل على شرعية مجتمعية كاملة، وتستحوذ على قوة كبيرة مكّنـتها من التحكم في علاقات الناس بعضهم ببعض في المجتمع الزراعي، وتشكيل مكوّناته الثقافية. وقد تسبب هذا التطور في تغيـيب القبيلة بشكل كامل عن حياة المجتمع الزراعي، إذ لم يعد لها دور تقوم به، الأمر الذي قاد إلى إحلال العائلة الممتدة القائمة على وحدة الدم محل القبيلة بوصفها وحدة المجمتع الزراعي الجديد؛ وخروج القبيلة والمجتمع القبلي من التاريخ الحضاري.

ولا يفوتنا هنا ان نذكر أن الإنسان الذي عاش قبل عصر الزراعة، أي خلال عصر البداوة وما قبله، وهي فترة يقدر عمرها بنحو مائة ألف سنة، كان إنسانيا همجيا لم يتواني عن قتل من يصادفه في الطريق، وذلك لأسباب عدة أهمها عدم وجود وسيلة، أي لغة مشتركة للتواصل والتفاهم. من ناحية ثانية، قامت ثقافة القبلي على السطو والنهب والأخذ بالثأر، والتفاخر بقتل الآخرين وسبي نساءهم. ومع أنه قبل ظهور المجتمع الزراعي بنحو ألفي سنة نجح القبلي في تدجين عدة حيوانات، منها الجمل والفيل والحمار والأغنام والكلاب وغيرها، إلا أن التاريخ يشير إلى أن كل لقاء بين مجموعتين من الناس، وحتى 7500 سنة ماضية، كان ينتهي بقيام جماعة بالقضاء على الأخرى. الأمر الذي يعني أن الإنسان خلال تلك الفترة لم يعرف الحضارة. ويمكن القول أن الحضارة جاءت نتيجة لثلاثة عوامل أساسية: أولا استقرار الإنسان في مكان واحد؛ ثانيا ممارسة مهنة الزراعة التي كان يشارك فيها كافة أفراد الأسرة القادرين على العمل، خاصة الرجل والمرأة؛ وثالثا حياة المنزل التي عززت العلاقات بين الرجل والمرأة وبينهما وبين أولادهم وبناتهم وذويهم.

قبل نحو قرنين ونصف القرن من الزمن، ظهر المجتمع الصناعي الذي قام على عمليات التصنيع التي أفرزت الطبقية؛ فالمجتمع الصناعي يتكون من ثلاثِ طبقات اجتماعية أساسها الدخل والثروة وليس القرابة أو النسب كما كان عليه الحال في المجتمع الزراعي. لذلك شهد المجتمع الصناعي منذ أيامه الأولى اختفاء العائلة الممتدة من حياته، إذ لم يعد لها دور تقوم به في حياة ذلك المجتمع، كما لم يعُدْ لها مكان فيه. وهذا تسبب باستبدال العائلة الممتدة بالأسرة بوصفها وحدة المجتمع الجديد، كما تم في السابق استبدال القبيلة بالعائلة الممتدة مع ظهور المجتمع الزراعي. ولقد تبع ذلك التطور انتقال البشرية عبر الثلاثين سنة الأخيرة من عصر الصناعة الميكانيكي إلى عصر المعرفة الديناميكي، والذي فرض أن يصبح الفرد، ولي، الأسرة، هو وحدة المجتمع الجديد.

ولما كانت كلُّ التنظيمات الاجتماعية القائمة على حِرف ومهن وهوايات ومصالح وقـيم مشتركة هي تـنظيمات أفقـية وليست رأسية، فإن غياب القبيلة والعائلة الممتدة عن حياة المجتمع الصناعي كان من أهم العوامل التي جعلت بالإمكان تكوين منظمات أفقية تـقوم على مساواة أعضائها، مثل الأحزاب السياسية والشركات العامة والمنظّمات المهنية والجمعيات الخيرية والنوادي الثقافية ومؤسسات المجتمع المدني. في المقابل، كان استمرار وجود القـبيلة والعائلة الممتدة في المجتمعين القبلي والزراعي، بوصفها مؤسسات اجتماعية ثقاقية تحظى بكامل الشرعية، سبباً في تعطيل قيام مؤسسات أفقية اجتماعية وثقافية واقتصادية في تلك المجتمعات، بما فيها المجتمع العربي، وبالتالي تعطيل العمليين التنموية والديمقراطية. قد يقول البعض أن لدى المجتمعات العربية جمعيات ثقافية ونقابية، وهذا صحيح، لكن أولوية الولاء بالنسبة لأغضاء هذه التنظيمات يكون للعائلة الممتدة والقبيلة قبل الولاء لأي جمعية وحتى للدولة والوطن.

وفي ختام هذا الجزء لا بد من التأكيد على أن الديمقراطية لن تـنجح، ولن تستقر كنظام حكم سياسي عادل إلا إذا **جاءت في إطار عملية تحول اجتماعي ثقافي واسع يشمل الحرية الفردية والحرية الجماعية** **والحرية الاقتصادية**. وتشمل الحرية الاجتماعية المعنية هنا حرية الرأي والفكر والعمل والتنظيم والعقيدة والعبادة، والتحرر من القيود الثقافية التقليدية والهياكل الاجتماعية الهرمية. الأمر الذي يوجب التركيز أولاً على المبدأ الديمقراطي وترسيخه في بنية المجتمع الثقافية وعلاقاته الاجتماعية بوصفه قيمة ثقافية تحترم القانون، وتعترف بحقوق متساوية لكافة أعضاء المجتمع. وفي اعتقادنا، لا تستقيم الحياة، ولا تستقر، ولا تكون عادلة ومنتجة وممتعة إلا إذا توفرت الحرية، فغياب الحرية يعني غياب المحركَ الأهم للتاريخ، والفضاء الإنساني الذي يُوفر إمكاناتِ تحقيق نهضة مجتمعية، وحدوث تـقدم في مختلفِ مجالات الحياة.

مع ذلك، لا بد من التذكير بأنّ نظام الحكم الديمقراطي لم يَظهر ويستقرّ في المجتمع الأوروبي إلا بعد حدوث تحولات أساسية شملت ما يلي:

1. حدوث تحولات اجتماعية وثقافية عميقة في حياة المجتمعات الأوروبية عامة استغرقت نحو ثلاثة قرون (1450-1750). ولقد شهدت تلك الفترة حدوثَ تقدم كبير في العلوم والفلسفة وتكنولوجيا السلاح، وتطوير فنّ الطباعة وصناعة النسيج، واكتشاف العالم الجديد، وظهور الدولة الوطنية، وتعرض المؤسسة الدينية للنقد بسبب تعاليمها المُناوئة للمعاملات المالية والتجارية وفساد رجالها، إضافة إلى بدء المشروع الاستعماري الذي قام باحتلال أراضي الشعوب الضعيفة واستغلال مواردها الطبيعية.
2. انتشار الحرية الاقتصادية والحرية الفردية والجماعية، واتساع نطاق العمليات التجارية والخدمات المالية والأعمال الحِرفية في ظلِّ نظام الدولة – المدينة.
3. قيام حركة إصلاح ديني تسببت في وقوع حروب استمرَّت بشكل متـقطع نحو 80 سنة، وانتهت بفصل الدين عن الدولة، والاعتراف بحق الدولة في السيادة على أراضيها والشعوبِ الخاضعة لها.
4. حدوث الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامنَ عشر، وقيام تلك الثورة بتغيير الهياكل الاجتماعية والاقـتصادية الزراعية التقليدية، والقضاء نهائياً على التشكيلات الاجتماعية التي قامت على القبيلة والعشيرة والعائلة الممتدة واستبدالها بالتشكيلات الاجتماعية الأسرية والطبقية.

**الثقافة العربية**

تتشكل الثقافة العربية أساسا من تقاليد وعادات وأعراف وقيم ومعقدات ومواقف يتصف معظمها بالثبات وضعف القدرة على التطور والتحول. ومع أن الفكر والفن والمسرح وغير ذلك من منتوجات ثقافية تشكل جزءا هاما من كل ثقافة، إلا أن هذا الجانب من الثقافة الغربية شبه مغيب. وعلى الرغم من تعدد أسباب الغياب والتغييب، إلا أن ضيق أفق الحرية، وسيادة فكر أيديولجي ذا صبغة دينية على حياة المجتمع العربي تمثل في تقديرنا أهم تلك الأسباب. كما أن هناك العديد من الأقوال"المأثورة" والقناعات التراثية التي تؤثر في السلوك والعقل العربي سلبا، وتجعله عقلاً اتكالياً ضعيف القدرة على التفكير، يستأنس التبعية ويهاب الحرية؛ إذ فيما تريح التبعية العقل من مهام التفكير، فإن الحرية تتحداه لاتخاذ قرارات صعبة لم يتعود على التفكير فيها. في المقابل، توفر التقاليد والحكم الشعبية والتعاليم الدينية للإنسان العادي منظومة متكاملة من القيم والمواقف والمعتقدات التي تجعل من السهل عليه أن يعيش حياة هادئة مطمئنة بعيداً عن عذابات التفكير في عواقب الوقوع في الخطأ. لهذا نلاحظ أن الموقف الشائع من كل فكر جديد وإنسان مفكر هو الحذر والشك، ما يجعل الإنسان البسيط والمؤمن يميل إلى اتخاذ قرارات ومواقف تقود إلى إضاعة الفرص، والاقتراب من جلد الذات.

إن ما يعانيه العقل العربي من قصور في القدرة على التفكير يحرمه من ادراك تعقيدات العصر، ومدى تشابك مصالح القوى المهيمنة على العالم، وتداخل هموم ومظالم مختلف الشعوب. لهذا يميل العقل العربي إلى الحلول البسيطة المأسسة على شعارات وأقاويل وليس على حقائق علمية جاءت بعد بحوث ودراسات مستفيضة. وهذا يجعل من الصعب إقامة مؤسسات تُعنى بمختلف نواحي الحياة، ولديها القدرة على تشكيل خيارات ترشد المسؤول عن اتخاذ القرار، وتُعرِّف الإنسان بحقوقه وواجباته؛ فكل مشكلة، مهما كانت طبيعتها، لها أكثر من حل سليم. لكن العقل العربي لا يفهم الخيارات لأنه تربى على ثقافة لا تعرف غير التضاد: الخير والشر، النور والظلام، الحلال والحرام، الايمان والالحاد، النعيم والجحيم، الظلم والعدل، العلم والجهل، وهكذا. وهذا جعل "عقلية الدكان" تسيطر على إدارة كل مؤسسة عربية، بما في ذلك مؤسسة الحكم ذاتها.

"عقلية الدكان" هي طريقة في التفكير وأسلوب في الإدارة يرى كل مؤسسة، بغض النظر عن حجمها وأهدافها وطبيعة عملها، مجرد دكان تابعة لشخص أو عائلة. بناء على ذلك، يصبح من حق مالك الدكان أو مديرها (الدكنجي) أن يضع السياسات المتعلقة بإدارة الدكان وما تتعامل به من بضائع، وتحديد ساعات العمل وطريقة التعامل مع الزبائن، والتحكم في حياة من يعمل تحت إمرته. إن هذه العقلية هي جزء من التقاليد العربية المترسخة في بنية الثقافة الشعبية، ما يجعل كل مسؤول عربي يتصرف بوصفه دكنجي. وما دام الدكنجي يملك حق التصرف بأملاكه كما يشاء، فإن كل مسؤول تقريبا يشعر بأنه يملك سلطة التحكم في الأمور المتعلقة بعمل المؤسسة التي يديرها؛ وهذا يقوده إلى التصرف بعقليةٍ لا تعكس مدى ما حصل عليه من علم، وإنما بناء على ما ترسَّخ في وعيه من تقاليدَ وطرق تفكير متوارثة. وحين يذهب الدكنجي مثلا إلى المستشفى لزيارة صديق، أو إلى الحج، يغلق دكانه حتى يعود. ومع أن المؤسسة التي يديرها مسؤول حكومي لا تغلق أبوابها، إلا أن من الصعب أن يصدر عنها قرارات في غياب الدكنجي، حتى وإن كانت القرارات ملحة.

إن ترسخ هذه العقلية في نخاع الثقافة العربية جعل المهاجرين العرب يحملون عقلية الدكان معهم إلى بلاد المهجر، وقاد البعض منهم إلى التمسك بهذه العقلية حتى الموت. وعلى سبيل المثال، لم تستطع جمعية الخريجين العرب الأمريكيين أن تتخلص من هذه العقلية، على الرغم من أن كل عضو فيها كان يحمل شهادة جامعية من جامعة أمريكية، وأن جميع من تولى رئاستها كانوا أساتذة جامعات، فيما عدا شخص أو شخصين، كان أحدهما محامياً مرموقاً من الناشطين في مجال حقوق الإنسان. وبسبب هذه العقلية القاصرة، فإن إدارة الجمعية لم تُقدم ميزانية سنوية واحدة خلال فترة وجودها، تُبين مصادر الدخل والنفقات وخطط العمل المستقبلية وتكاليفها المتوقعة، ما جعلها منظمة عامة ظاهرياً، ودكاناً خاصة فعلياً، ما جعلها تفقد مصداقيتها وتختفي من الوجود في ليلة معتمة لم تبكي عليها عين ولا افتقدها مثقف.

أما فيما يتعلق بقضية الحرية، فإن غياب الحرية عن حياة المجتمعات العربية يعود أساساً لثلاثة عوامل: الأول هو أن الحاكم الذي يحرم شعبه من الحرية لا يشعر غالباً بأنه يرتكب خطأ بحق الشعب، لأنه تعود على التعامل مع أمثالهم كخدم في بيته تقترب منزلتهم من منزلة العبيد، وهؤلاء بشر ليس من طبعهم الشكوى. أما العامل الثاني فهو حرمان المرأة العربية من حريتها والكثير من حقوقها، بما في حق التعليم بالنسبة لملايين النساء العرب. أما العامل الثالث فهو التربية العربية التي تحرم الطفل والمرأة والشعوب من التمتع بالحرية، ما يجعل من الصعب عليهم أن يشعورا بفقدانها وحاجتهم إليها حين تغيب عنهم. ففي البيت، ينشأ الطفل في نظام تربية أبوي لا يمنح الحرية لأبنائه، وبعد البيت يذهب الطفل إلى مدرسة لا تمنح الطفل حرية التصرف أو حتى التساؤل أو التفكير، وبعد المدرسة يخرج الصبي والصبية إلى شارع يقف رجل الشرطة على ناصيته يراقب الناس ويتحرش بهم أحياناً بلا سبب، ما يجعلهم يشعرون بالخوف بدل الاطمئنان. وهكذا يولد الفرد ويتربى ويعيش ويموت من دون أن يتذوق طعم الحرية، ما يجعله يعجز عن وعي أهميتها وغير معني بالمطالبة بها. وبسبب الظلم الذي لحق بالإنسان العربي عبر كافة العهود السابقة، فإن أقصى ما يتمناه هو الاستقرار وراحة البال. لهذا تشيع الأمثال التي تحث الإنسان على أن يكون وسطياً، وأن يقبل بالقليل، وأن يتحاشى البوح برأيه، وأن يسعى إلى "السترة".

الثقافة العربية مزيج من الأعراف القبلية، والتقاليد والعادات وطريقة الحياة الفلاحية التي تسود في الأرياف، ومنظومة القيم الدينية الإسلامية التي تعكس الفكر الأصولي. ولقد تسبب هذا المزيج من العناصر الثقافية في تقليص قدرة الثقافة العربية على التطور ، لأن معظم هذه العناصر تميل إلى الثبات ومقاومة التغير. ولما كان لكل عصر حضاري ثقافته الخاصة به، فإن الثقافة العربية بحالتها وحلتها الراهنة أصبحت ثقافة متخلفة عن العصر، تعيش على هامش التاريخ الحضاري. أما العناصر الثقافية التي تسللت بفعل العولمة إلى البلاد العربية، فتُركز أساساً على مظاهر حياة أثرياء الغرب، خاصة الأمريكيين، وتُشجع على الاستهلاك بدل الإنتاج. ولقد تسبب هذا في تخلف إنتاجية العامل والموظف العربي بوجه عام، وتراجع إنتاجية بعضهم، ما جعل من غير الممكن أن يتنافس هؤلاء مع أقرانهم من عمال وموظفين في الغرب والشرق.

من ناحية ثانية، تتصف الهياكل الاجتماعية التي أفرزتها أنماط الحياة والإنتاج القبلية والزراعية بكونها هياكل هرمية رأسية، تحصر معظم السلطة والحكمة في رأس الهرم الاجتماعي. وهذا تسبب في حرمان بقية أفراد المجتمع من السلطة والحرية؛ إذ إن من لا يملك سلطة في مجتمع هرمي لا يملك حرية، ومن لا يملك حرية لا يستطيع أن يجتهد ويُسهم في تقدم المجتمع الذي ينتمي إليه، ولا في تحسين مستوى أداء المؤسسة التي يديرها أو يعمل فيها. ومع شيوع الهياكل الاجتماعية الهرمية وسيادتها، تنعدم المساواة بين أبناء الوطن الواحد، وبين العاملين في مؤسسة واحدة. ولما كانت المنظمات الخيرية والاتحادات المهنية والعمالية والطلابية والأحزاب السياسية من المفروض أن تقوم على المساواة، فإن معظم تلك التنظيمات أصبحت بمثابة "دكاكين" وليس مؤسسات، ما جعل رئيس الحزب والنقابة والمؤسسة أهم من المؤسسة التي يرأسها، وأحياناً تعرف باسمه. وهذا يعني أن المجتمعات التي تسود فيها الهياكل الاجتماعية الرأسية، وليس الأفقية، تكون غير مؤهلة لممارسة الحرية وتطبيق مبدأ المساواة بين الناس؛ ومع غياب هذه المبادئ، تغيب حرية الرأي والفكر والعبادة والتعبير، ما يجعل الديمقراطية تصبح أملاً يتقرب من المحال.

إن من شأن شيوع الهياكل الرأسية أيضاً تعزيز الولاءات الأسرية والعشائرية والفئوية والطائفية، وإضعاف الولاءات العامة. فالولاء للأسرة يأتي قبل الولاء للعشيرة وبالتالي للقبيلة، الذي يأتي بدوره قبل الولاء للوطن. أما الولاء للطائفة فيأتي قبل الولاء للدين الذي يتداخل مع كافة الولاءات بطريقة تُربك كل شيء؛ ما يجعل من الصعب تحديد موقف الشخص المؤمن من القضايا العامة في مقابل القضايا الفئوية. وعلى سبيل المثال، من الممكن أن يكون شخص عضواً في حزب قومي أو تيار ديني، لكنه يكتم سر أخ له يتجسس لحساب العدو، غالباً من دون أن يشعر بالذنب. فالرابطة الأسرية والولاء العائلي يفرض على مثل هذا الشخص أن "يتستر" على ما يقوم به أخاه من أفعال، ما يجعله مخلص وخائن في نفس الوقت، مخلص لأخيه وخائن لوطنه وشعبه. نتيجة لذلك، أصبحت الازدواجية في الموقف والمسلك سمة من سمات الثقافة الشعبية العربية وغيرها من ثقافات تعيش في دول لم تدخل عصر الصناعة بعد.

في احد أهم المؤتمرات الفكرية التي شاركت بها، وكان ذلك في السويد عام 1991، سُئلت عن الأسباب التي تدعو الشعوب النامية عامة إلى الكذب. ولقد جاء السؤال مفاجأة لم أكن أتوقعها، لأنني لم أكن قد أعطيت هذه القضية ما تستحق من تفكير، على الرغم من كثرة ما كتبت عن الثقافة العربية. ولما كان الكذب ظاهرة اجتماعية واسعة الانتشار في مجتمعاتنا العربية، فإنني وجدت أن البحث عن الكذب وتداعياته يوجب العودة إلى البيئة الثقافية والظروف الحياتية العامة التي يعيش الناس في كنفها. فالبيئة الثقافية والأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تشكل الإطار العام الذي يؤثر في سلوكيات الناس وطرق تفكيرهم ومواقفهم من الذات والدولة والغير. وفي الواقع، يعتبر الكذب عنصراً من عناصر الثقافة الشعبية السائدة في الدول النامية عامة، ما يجعله لا يثير ردود فعل تستنكر أو تستهجن الكذب.

وبعد تفكير عميق في الحالة الاجتماعية والسياسية العربية، واستعراض العديد من القيم الثقافية المتجذرة في الوعي الشعبي العربي، وجدت أن دواعي الكذب كثيرة ومثيرة. ولكن السبب الرئيسي واحد وبسيط، يكاد يكون بديهية لا تحتاج لتفكير. فالكذب هو محاولة للتهرب من حقيقة مرة بإنكارها، وإدعاء شيء مخالف. وهذا يجعل الكذب موقفاً غير أمين مع الغير يستهدف إنكار حدث أو فعل أو واقع، أو أنه محاولة لتضليل بعض الناس واستغلالهم بطرق غير مشروعة لمنفعة ذاتية، قد تكون على حساب الفقراء أو الضعفاء أو المجتمع أو الحقيقة. أما السبب الذي يقف خلف الكذب، ويجعل من الطبيعي التعود عليه واستمرائه وتحوله إلى ظاهرة اجتماعية مقبولة، فهو غياب الحرية بكافة أشكالها، خاصة الحرية الاجتماعية والفكرية والدينية والسياسية، واتجاه الدولة إلى خداع المواطنين وإخفاء الحقيقة عنهم واضطهادهم أحياناً.

وعلى سبيل المثال، هناك كثير من المسلمين لا يصومون شهر رمضان، لكن أغلبهم لا يعترف بهذه الحقيقة حين يُدعى لمأدبة إفطار، لأن المفطر يخشى عيون الصائمين وألسنتهم. من ناحية ثانية، يميل الشباب من البنات والأولاد إلى إقامة علاقات غير تقليدية مع الجنس الآخر، ما يجعلهم يميلون غالبا إلى اخفاء سر هذه العلاقات والكذب على أمهاتهم وآبائهم. فلماذا يكذب الأبناء والبنات على الأهل؟ ولماذا تسكت الأمهات أحياناً على كذب هؤلاء؟ الجواب بسيط: غياب الحرية الاجتماعية وسيادة نظام أبوي تسلطي، وعدم اعتراف الجيل القديم بحقوق الجيل الجديد واحترام عقله، علماً بان الجيل الجديد أكثر علماً ووعياً، وأحياناً التزاماً بإنسانيته من الجيل القديم. وحين يكذب الابن على أبيه وتكذب البنت على أمها يصبح من السهل، بل من الطبيعي أن يكذب هؤلاء على المعلم والمدرسة والدولة. وهكذا يصبح الكذب، بسبب غياب الحرية الاجتماعية والسياسية والدينية وجمود القيم الثقافية، سلوكاً متوقعاً لا يثير الدهشة أو ردود فعل غاضبة أو حتى مستنكرة.

حين يتمتع الشعب بحرية سياسية واجتماعية وفكرية ودينية، فإن الناس لا تجد سبباً للكذب على بعضها البعض، وحين تتمتع الدولة بالكفاءة وتكون أهلاً لثقة الشعب، وأمينة على مصالحه، فإن جموع الشعب لا تجد سبباً للكذب على الدولة، ولا مبرراً للاحتيال عليها وتجاوز القانون. إن تمتع الشعب بالحرية وحصول الفرد على حقوقه، يجعل التفاعل بين الدولة والشعب أميناً يسعى لخدمة مصالح مشتركة. أما حين تغيب الحرية عن حياة المجتمع، فإن عادة الكذب تنتشر وتتجذر في الثقافة، فيما تفقد الدولة ثقة الشعب بها. نيتجة لذلك، تتجه الدولة إلى اضطهاد الشعب وعدم احترامه، وتقديم الوعود الكاذبة له بهدف تخدير مشاعره، فيما يتجه الشعب إلى استغلال الظروف المتاحة، والكذب على الدولة والغير من أجل الحصول على اكبر قدر من المنافع الذاتية.

تقول نظرية رأس المال الاجتماعي أنه حين تشيع الثقة في المجتمع أو في قطاع كبير منه، فإن الثقة الاجتماعية تتوفر في المجتمع المعني، وهذا يجعل بالإمكان انتاج رأس مال اجتماعي يكفي لتمكين المجتمع من تحقيق النهضة والازدهار. ويمكن تعريف الثقة الاجتماعية بأنها حالة مجتمعية تتوفر من خلالها الثقة بين مكونات المجتمع الواحد، ما يعطي الفرد والجماعة والمؤسسة إحساساً عاماً بالارتياح إلى بعضهم البعض، والتعامل معاً بثقة واطمئنان. وتقوم الثقة الاجتماعية على احترام كل فرد لرأي غيره من المواطنين والاعتراف بحقوقهم، ومنها حق كل مواطن في السعي لتحقيق مصالحه، شريطة عدم الاعتداء على حقوق غيره أو المجتمع. إذ من خلال هذا الاعتراف المتبادل بحقوق ومصالح متكافئة تسـود الثقة في المجتمع، ويطمئن الناس إلى بعضهم البعض دون معرفة شخصية، أو احتكاك مباشر فيما بينهم.

يقول فوكوياما إن رأس المال الاجتماعي هو أهم شروط التقدم والازدهار، وإنه لا يمكن لمجتمع أن ينتج رأس مال اجتماعي من دون أن تسود الثقة الاجتماعية فيه. ويضيف فوكوياما وغيره من مفكري الغرب القول بأن الثقة الاجتماعية هي نتاج ثقافي، وإن تباين الثقافات يجعل المجتمعات المختلفة تملك مستويات متباينة من الثقة. وهذا يعني أن هناك ثقافات تتميز بدرجة عالية من الثقة الاجتماعية، ما يجعلها قادرة على إنتاج قدر كبير من رأس المال الاجتماعي، وبالتالي تحقيق النهضة والازدهار. وأن هناك ثقافات ليس لديها ما يكفي من الثقة الاجتماعية لإنتاج رأس مال اجتماعي بالقدر المطلوب لتنشيط العملية التنموية، ما يجعلها عاجزة بطبيعتها عن تحقيق التقدم والازدهار. وما دام الكذب هو وجه من أوجه عدم الثقة، فإن شيوع الكذب يعكس فقدان الثقة الناتجة عن غياب الحرية. وهذا يعني أن الحرية هي أساس الثقة الاجتماعية التي تتحكم في قدرة المجتمع على إنتاج رأس مال اجتماعي يقود عملية التنمية والازدهار.

إن أية عملية هادفة لتوعية الإنسان بحقوقه وواجباته في دولة يتمتع الإنسان فيها بالحرية وحق المشاركة في العملية السياسية لا بد وأن تبدأ بالنظام التعليمي والتربوي. فالبيوت والمدارس والجامعات هي الأماكن المسؤولة عن تنشئة الأطفال وتربية الأولاد والبنات وتعليم الشباب والشابات. ففي البيوت يتشرب الأطفال العادات والتقاليد تبعاً لنظام البيت والسلطة المهيمنة عليه؛ وفي المدرسة يتعلم الأولاد والبنات القراءة الهادفة وعملية التفكير وتنظيم أوقاتهم، وكيفية التعامل مع غيرهم من الطلبة والأساتذة، ومعنى الوطنية والمواطنة. وفي الجامعة يتعلم الشباب من الجنسين كيفية التعامل مع الجنس الآخر بثقة وأدب، واحترام الوقت وممارسة العمل الجماعي، والتفكير النقدي والبحث العلمي، والمسؤولية الاجتماعية والإنسانية. حين تكون نظم التربية والتعليم والبحث قائمة على أسس علمية، يصبح بإمكان تلك النظم أن تنتج أجيالاَ مؤهلة لقيادة عمليات التنمية والنهضة، وقادرة على تحمل عبء المسؤولية الوطنية، مع عدم الارتهان لفكر عقائدي يُكبل حريتها، ويهدر مواهبها، ويحاصر عقولها.

ينادي بعض المثقفين العرب بوجوب الانتقال مباشرة إلى الديمقراطية حتى وإن كانت الشعوب غير مؤهلة لممارسة العملية الديمقراطية. هذا موقف مبدأي يستحق الاحترام، لكن المشكلة لا تكمن في الممارسة فقط، وإنما تكمن أيضاً في النظام الديمقراطي الذي يقوم على مبدأ أن لكل شخص صوت واحد؛ فهذه معادلة فشلت في أمريكا في ايصال رجال ونساء يمثلون الشعب إلى الكونجرس، كما أنها تسببت في سيطرة المال على السياسة، وقيامه بشراء ضمائر السياسيين وافساد العملية الانتخابية. إلى جانب ذلك، تسببت هذه المعادلة في فشل الانتخابات التي جرت في البلاد العربية في تمكين الشعوب من الاقتراب من حكم نفسها بنفسها. ففي لبنان تُفرز الانتخابات برجوازية طائفية مذهبية، وفي العراق تفرز برجوازية طائفية عشائرية، وفي الأردن والكويت تفرز برجوازية عشائرية قبلية، وفي المغرب تفرز برجوازية تقليدية شبه اقطاعية، وفي مصر تفرز برجوازية عسكرية. ومع أن هذه التجارب لم تحقق للشعوب شيئا يذكر، إلا أنها تسببت في تكريس العشائرية، وتعميق جذور الطائفية، وتهميش المجتمع المدني، وتمكين القيادات التقليدية من احكام هيمنتها على عامة الناس واستغلالهم. ويمكن القول ان النظام الانتخابي أفرز برجوازيات جرت الشعوب إلى الخلف بدلا من أن تدفعها إلى الأمام، وعملت بوعي ومن دون وعي على تكريس التخلف على الأرض وفي النفوس، ونشر الفساد والاستبداد، والعيش في الماضي بدل العيش في المستقبل.

إن من الصعب إقامة نظام حكم ديمقراطي في غياب الحرية، ومن الصعب نيل الحرية في غياب نظم الحكم الديمقراطية. وهذا يجعل العرب أمام أحجية تشبه أحجية البيضة والدجاجة، أيهما جاءت قبل الثانية، وكيف يمكن أن نحصل عل البيضة والدجاجة حتى نضمن الاثنتين. وهنا تأتي المعادلة الديمقراطية التي قمت بتطويرها ونشرها سابقا تحت عنوان "نحو نظام ديمقراطي عربي". وتحاول المعادلة المقترحة أن تتجاوز أخطاء العملية الديمقراطية الأمريكية، وتحول دون خضوع المجالس البرلمانية لقيادات طائفية وعشائرية وتقليدية، كما تحول دون نجاح المال في شراء ضمائر السياسيين وافساد العملية الانتخابية، فيما تضمن توفير الحرية السياسية والفكرية وإقامة نظام حكم عادل يُمكّن الشعب من المشاركة في العملية السياسية والحصول على حقوقه.

**شروط العملية الديمقراطية**

يتفق معظم فلاسفة السياسة على أن إقامة نظام حكم ديمقراطي تتوفر له إمكانات النجاح يحتاج لثلاثة شروط أساسية:

1. تعددية سياسية، أي وجود أكثر من تنظيم سياسي في المجتمع يطرح فكرا مختلفا.
2. طبقة وسطى كبيرة نسبياً، تتمتع بقدر كبير من الوعي والثقة بالنفس.
3. إعلام حر ومحايد، يتمتع بقدر كبير من الاستقلالية والنزاهة.

مع أهمية هذه الشروط، إلا أنها لا تكفي وحدها لقيام نظام ديمقراطي قادر على تحقيق أهدافه؛ إذ إن هناك حاجة لشرط رابع، هو شيوع ثقافة التسامح أو التآلف كجزء من الثقافة الشعبية. وقد جاء هذا الحكم بناء على تجربة حياتية ذاتية غير تقليدية شملت قضاء أكثر من 30 سنة في أمريكا في الدراسة والتدريس الجامعي والنشاط الفكري والمشاركة في العملية الانتخابية؛ وقضاء نحو 25 سنة أخرى في التجول في عالم العلم والمعرفة والدراسة والتدريس في أكثر من 50 دولة، والاطلاع على عدة تجارب ديمقراطية وغير ديمقراطية، ما جعل بالإمكان تقييم التجربة الأمريكية من الداخل والخارج.

تشير مختلف التجارب الديمقراطية إلى أهمية تواجد أكثر من حزب سياسي في المجتمع، وقيام تلك الأحزاب بالتنافس فيما بينها على كسب ولاء الشعب والوصول إلى الحكم عن طريق عملية انتخابية حرة؛ فالتعددية السياسية تعطي الناخب خيارات تمكنه من اختيار المرشح الذي يعبر بشكل أفضل عن وجهة نظره وطموحاته. في المقابل، تشير تجربة العرب مع الديمقراطية إلى أن المشاركة الشعبية في الحزبية ضعيفة للغاية، ما يجعلها تقتصر على الطموحين والانتهازيين من أبناء الطوائف والعشائر والعائلات العريقة وأصحاب المصالح الخاصة دون غيرهم تقريباً. فمعظم ممثلي الشعب في الأردن عشائريون، وفي لبنان طائفيون، وفي المغرب تقليديون، وفي العراق خليط من هذا وذاك.

أما الطبقة الوسطى، فإن وجودها مهم للغاية بسبب اتجاه أفرادها للمشاركة في العملية الانتخابية بنسب مرتفعة، واستخدام تلك العملية لحماية مصالحهم وتعزيز مواقعهم الاجتماعية، الأمر الذي يعزز فاعلية العملية الديمقراطية. لكن ظروف الحياة العربية وعملية تطورها لم تسمح بظهور طبقة وسطى في أي دولة عربية؛ فمحدودية النشاطات الاقتصادية، وسيطرة العسكر والقيادات التقليدية على الحكم، وغياب الحريات العامة، وخضوع الاقتصاد للسياسة، جعلت من غير الممكن نمو طبقة وسطى فاعلة؛ فالاقتصاد هو البيئة الطبيعية لنمو تلك الطبقة وأداتها الأهم لفرض وجودها والتعبير عن ذاتها. مع ذلك، ليس هناك شك في وجود نسبة كبيرة من المجتمعات العربية لديها ما يكفي من الدخل لتُحسب في عداد الطبقة الوسطى، لكنها لا تملك الحد الأدنى من الوعي الطبقي. فالوعي الطبقي هو أساس الطبقية في كل مجتمع، لأنه يربط أفراد الطبقة الواحدة بمصالح مشتركة، اهمها الحفاظ على الديمقراطية وحماية المصالح الخاصة.

أما الإعلام فيعتبر السلطة الرابعة في المجتمع الديمقراطي، إلى جانب السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. ويقوم الإعلام بدوره من خلال التجاوب مع الحدَث حالَ وقوعه، ونقل وقائعهِ وتحليل أسبابه وأبعاده، ورصد القرارات المهمة التي تـتخذها السلطات الأخرى وتحليلها، ودراسة مواقف الرأي العام وتوجهاته، والعمل على إعادة تشكيل تلك المواقف باستمرار. كما يقوم الإعلام المحايد بفتح المجال لكافة القوى الفاعلة في المجتمع للوصول إلى كافة قطاعات الشعب، والترويج لأفكارها، والسعي لخدمة مصالحها، وذلك بفتح المجال أمامها للوصول إلى فئات الشعب التي تسعى إلى التفاعل معها. لكن مع تحول الإعلام إلى شركات تجارية، فإن العملية الإعلامية فقدت نزاهتها وحياديتها، ما جعلها تسهم في تزييف وعي الجماهير وليس في توعيتها بحقوقها وواجباتها، فيما تحرم معظم المثقفين والناشطين الاجتماعيين من الظهور على شاشاتها وطرح وجهة نظرهم أمام الرأي العام.

إن من أهم شروط الديمقراطية شيوع ثقافة التسامح في المجتمع، أي اقرار كل إنسان بحقوق غيره من الناس في أن يكونوا متساوين ومختلفين، وأن يمارسوا شعائرهم الدينية وطقوسهم الثقافية كما تملي عليهم تقاليدهم. إذ على الإنسان، كي يكون متسامحاً وديمقراطياً، أن يعي أن ما يؤمن به من قيم ومعتقدات إنما تعكس خيارات خاصة ووجهات نظر غير ملزمة لغيره من البشر، وأن ما يروق له من آراء ومواقف تعكس في حقيقة الأمر أوضاعاً حياتية غير مستقرة، تتغير كلما تغيرت الظروف الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية. ولما كانت معظم الايديولوجيات تدعي أنها تملك الحقيقة دون سواها من نظريات فلسفية أخرى، فإنها تشكل بطبيعتها عقبة تحول دون حدوث تحولات ثقافية تسمح بغرس ثقافة الديمقراطية والتسامح في المجتمع؛ فالايديولوجية تتسبب في جعل من يؤمن بها ضيق الأفق، وأقل تسامحاً مع غيره من البشر، وأكثر ميلاً للتفرقة ضدهم والقبول بأنظمة حكم مستبدة.

من ناحية ثانية، توحي كلمة تسامح بأن هناك طرفاً يتمتع بقدر كبير من الأخلاقية بسبب خلفيته الثقافية أو معتقداته الدينية، وأنه يتسامح مع طرف آخر يتمتع بقدر أقل من الأخلاقية والشرعية، كما يُقال عن تسامح المسلمين مع أتباع الديانات السماوية الأخرى. وهذا يعني أن كلمة تسامح لا تصلح للتعبير عن قيمة ثقافية اجتماعية وظيفتها تنظيم علاقة الفرد بغيره من أفراد المجتمع بناء على مبدئي المساواة والمواطنة، ما يجعلها لا تفي بالغرض المطلوب، وقد تقود إلى شعور البعض من الناس بتميزهم عن غيرهم والاتجاه نحو التفرقة ضدهم. لذلك كان علينا أن نبحث عن كلمة أخرى تفي بالغرض، ما يجعلني أطرح كلمة "**تآلف**" كبديل لكلمة تسامح؛ فكلمة تآلف تعني المعايشة عن قرب، وتعكس علاقة ود تقوم على التكافؤ بين طرفين يشعر كل طرف فيها بأنه ند للآخر وشريك له وقريبا منه وجدانيا.

1. Robert Lopez, cited by Norman Pounds, *An Economic History of Medieval Europe* (Longmans, 1974) 104 [↑](#endnote-ref-1)
2. [↑](#endnote-ref-2)